الجامعة الوطنية للتعليم، ج.و.ت
Fédération Nationale de l'Enseignement, FNE
□□□ □ □□ □□ □□□□□ □□ □ □ □□ □ □□
المكتب المحلي لفرع تمنار
الهاتف: 0678291531
fne.tamanar@gmail.com

منشور للجامعة الوطنيّة للتّعليم – التّوجّه الديمقراطي–

الفرع المحلّي بتمنار

مكوّنات المنشور :

- افتتاحية
- تحطيم الآلات...بداية النّقابات..... محمّد مكاوي
- ملاحظات أوّلية حول بعض بُنود "الرّؤية الإستراتيجيّة 2015 – 2030" .....خالد بوزرع
- في سياق مشروع الإصلاحات الجديدة لصناديق التّقاعد.....حسن أعفّان
- العرْبي والكلب حشْحوش (قصّة قصيرة) .....خالد بوزرع
- قصّة خديجة ومُراد يوم "القْلنتين" (قصّة قصيرة).....حفصة المُرابط

****

الفرع المحلّي بتمنار للجامعة الوطنيّة للتّعليم -التّوجّه الدّيمقراطيّ- يرحّب بالمساهمات الهادفة والمشاركات البنّاءة ...التي تجود بها قرائح وأقلام من لهم غيرة على العمل، عامّة، وعلى التّربية والتّعليم، خاصّة، كقيم سامية...

فأهلا وسهلا بكم في فضائكم

افتتاحيّة

يتوقّف الإنسان عن أن يكون إنسانا عندما لا يعود بوسعه أن يحلم... ونحن، يا سادة، لنا أحلامٌ وطُموحات: أن يكون لنا مجتمعٌ لا يكون فيه الخبز والحرّية حكرا على طبقة واحدة؛ أن نستيقظ يوما ونجد أنفسنا في وطن يتّسع لنا جميعاً، وطنٍ يليق بنا ونليق به؛ أن يكون فيه المستقبل شمسا ساطعة لا قدرة لأيّ سحاب على إخفائها... لكنّ أحلامنا المنسوجة بالآمال والآلام معا، سرعان ما تتكسّر على صخرة الواقع. ففي بلادنا، 80% من المغاربة بدون تغطية صحّية، ويُخَصّص طبيبٌ واحدٌ لكلّ 15 ألف شخص، وسرير واحد لكلّ 80 ألف شخص؛ وفي بلادنا، 450 ألف طفل يغادرون المدرسة كلّ سنة، و 70% من العائلات عاجزة عن إكمال الشّهر دون اقتراض... ورغم توفّرنا على واجهتين بحريّتين، إلا أنّ "الكروفيت" لا يُصَنّف ضمن وجبات أغلبنا...!

هذه مجرّد أمثلة عن واقع نعيشه كلّ يوم، ولطالما قوبلت احتجاجاتنا ضدّ هذه الأوضاع، إمّا بقمع مباشر، أو بتجاهل ينتهي بخمودها، وربّما أُجهضت قبل ولادتها(...!). وليس ذلك فحسب، بل صرنا نُمنع حتّى من التّفكير في الاحتجاج؛ فإلى جانب جهاز الرّدع المادّي، تُسخّر الدّولة لمصلحتها جهازا أيديولوجيّا ضخما يتمثّل في القنوات والجرائد الرّسمية والإذاعات والمهرجانات... والهدف دائما، هو تحقيق ما تعجز عنه وسائل الرّدع المادّي، أيْ تشويهُ وعي المواطنين، وصرف أنظارهم عن الواقع الحقيقي، وتقديمُ الانتكاسات على أنّها انتصارات... كلّ شيء يبدو مقلوبا ومغلوطا!!

هنا يأتي دور أصحاب المُمارسة النّقيضة، إذ تُلقى على عاتقهم مَهامٌ لا تقلّ أهمّية عن النّضال الميداني، ألا وهي نشر الوعي في صفوف المستضعفين من أبناء هذا الوطن... ولعلّنا ندرك جيّدا مدى صعوبة هذه المهمّة في ظلّ الإكراهات السالفة الذكر، فبالإضافة إلى الإكراه المادّي والأيديولوجي، يَصْطفّ إلى جانب الدّولةِ كثير من "المثقّفين" الذين استبدلوا مبادئهم ومواقفهم ببعض المناصب والامتيازات الآنية والزّائلة (...)! لكنّ رغبتنا في تغيير هذا الواقع تبقى الدّافع والمحفّز الذي يجعلنا نواصل كفاحاتنا ونضالاتنا بأقلامنا وحناجرنا، حتى يغذو الحُلم حقيقة...

وفي هذا السّياق، نضع هذه المنشورات بين أيدي الأساتذة والأستاذات، والتي نفتتحها بهذه الصّفحات، كمساهمة من الفرع المحلّي للجامعة الوطنيّة للتّعليم –التّوجّه الدّيمقراطي– بتمنار، تتضمّن مقالات تتناول مواضيع راهنة، ومساهمات إبداعيّة، تُلخّص وجهة نظر هادفة، تروم كشف الاختلالات والتناقضات التي يعاني منها قطاع التّربية والتّعليم وطنيا ومحلّيا، والنّهوض بأوضاع المشتغلين بهذا القطاع الحيويّ.

هذا، ونرحّب بملاحظات قرّائنا الكرام، وانتقاداتهم، واقتراحاتهم؛ كما ندعوهم إلى مشاركتنا بآراءهم، وإبداعاتهم... قصد مدّ جسورٍ للتّواصل والتّعاون، تؤسس لواقع أفضل.

تَحْطِيمُ الآلاَتِ ... بِدَايَةُ النّقَابَاتِ

بعد الثورة الصناعية التي شهدتها الدول الأوروبية، وخاصة بريطانيا، تغير النظام الاقتصادي من نظام إقطاعي إلى نظام رأسمالي صَاحَبَتْهُ سيطرة الطّبقة البرجوازية مقابل تراجع الإقطاع، لتبقى طبقة العمال والفلاحين الصغار طبقة مسحوقة مستغلة يقع على عاتقها تشغيل الآلات في المصانع. ولأن هدف الرأسمالية هو مراكمة الأرباح ومضاعفة ثرواتها، فقد كان استغلال الطبقات العاملة وسيلتها لذلك، حيث كانت تعيش هذه الطبقة في أوضاع لا يمكن وصفها إلا بالمزرية لم تجن معها سوى ثمار الجوع والشقاء والبطالة الجماعية... وهي ظروف ملائمة للتساؤل ولبحث سبل مقاومة هذه الأوضاع.

في البداية، لم يكن للطبقة العاملة وعي بالسبب الحقيقي لمعاناتها، فحملت المسؤولية للآلات التي لعبت دورا كبيرا في بطالتهم، حيث تكونت حركة قادها «نيد لود» «Ned Llud» ، قامت بتحطيم آلات النسيج وخربت العديد من المعامل سنتي 1811م و1812 م، وكسبت تعاطف عدد كبير من العمال. وقد تطورت هذه الحركة بعد ذلك ونتج عنها مجموعة من الإضرابات والمسيرات والتمردات؛ وفي سنة 1816م، قام البرلمان البريطاني بشلّ هذه الحركة بعد ترهيب العمال.

ورغم سطحية فكرة تحطيم الآلات إلا أنها منحت الطبقة العاملة تجربة نضالية، وأدركت من خلالها السبب الأساسي في معاناتها، فكان ذلك بداية الوعي النقابي لدى هذه الطبقة، حيث تضاعفت نضالاتها حتى تمكنت من إخضاع البرلمان البريطاني سنة 1824م بتعليق «قانون 1800» الذي يحرم الإضرابات، ويمنع إنشاء النقابات؛ وهي البداية الفعلية لتأسيس النقابات في بريطانيا.

ورغم الهجمات الشرسة التي قامت بها الرأسمالية، لكسر نضالات الطبقة المستضعفة، إلا أن هذه الأخيرة ظلت صامدة ومستمرة في معاركها، حيث تمكنت من انتزاع مجموعة من المكتسبات والحقوق مثل: خفض عدد ساعات العمل في اليوم، وتجميد جملة من قوانين المعامل، بعد توحيد النقابات والعمال على اختلاف مهنهم وحرفهم في منظمة عمالية طبقية مركزية واحدة هي «النقابة الوطنية المتحدة»، التي رفعت سقف مطالبها إلى إعاقة الرأسمالية متعدية بذلك تقليل ساعات العمل والزيادة في أجور العمال.

وقد كان لهذه الأحداث صَدىً بباقي الدول الأوربية... ففي ألمانيا مثلا، أسفرت الاتحادات والجمعيات في المراكز الصناعية عن ظهور نقابات وطنية مثل «نقابة عُمال المطابع» و «نقابة عمال التبغ»" سنة 1848م، التي أضافت إلى مطالبها الاجتماعية مطالب سياسية ذات طابع اشتراكي أحيانا تهدف إلى إعاقة الرأسمالية؛ ولكن هذه الأخيرة ظلت تتحين الفرص للإجهاز عليها، حيث تسنى لها ذلك سنة 1854م لتفلح في حل جميع النقابات التي تتبنى أهدافا سياسية اشتراكية.

أما في فرنسا، فقد كانت الرأسمالية هي السّباقة لشن الحرب على الطبقة العاملة، مقارنة بنظيراتها في البلدان الأخرى، حيث منعت إنشاء الجمعيات الحرفية، وأصدرت قوانين تحرم الاتحادات العمالية وتمنع الإضرابات، وجمّدت الأجور، مما نتج عنه مضاعفة معاناة هذه الطبقة؛ فتمرّدت هذه الأخيرة وقامت بإضرابات متتالية طالبت من خلالها بحقوقها وبتحسين ظروف عملها، ما أسفر عن آلاف الاعتقالات في صفوف العمال، إلا أن هذه الاعتقالات لم تمنع الطبقة العاملة من الاستمرار في معاركها النضالية، حيث استطاعت تأسيس النقابات، وإن تأخرت عن نظيرتها البريطانية. وبعد نهاية النصف الأول من القرن التّاسع عشر، تُوّجت هذه النّضالات بانتزاع مجموعة من الحقوق والمكاسب الاجتماعية، مثل تخفيض عدد ساعات العمل، والرّفع من الأجور ومكاسب سياسية لعل أهمها إسقاط الملكية وإعلان الجمهورية.

وفي إيطاليا، تأخر تأسيس النقابات العمالية إلى ما بعد طرد الفرنسيين والنّمساويين، حيث تم تأسيس أولى النقابات من طرف الطّبّاعين سنة 1848م، تلاها تأسيس العديد من النقابات الأخرى بعد إضرابات وإضرابات خاضتها هذه الطبقة. إلا أن البرجوازية الإيطالية، التي تنفست الصعداء بعد زوال الضغوط النمساوية، أصدرت قوانين جائرة سنة 1859م في حق العمال مستفيدة من تجربة الرأسماليات

الكبرى. وأدت سياسة الاستسلام أمام هذه القوانين التي اتبعها ‹‹ماتسيني››، زعيم الحركة النّقابية في إيطاليا آنذاك، إلى تأخير إلغاء هذه القوانين بعد مجموعة من المعارك الضارية للطبقة العاملة التي عانت من أبشع أنواع الاستغلال.

وفي باقي الدول الأوروبية، سلكت الطبقة العاملة نفس الطريق الذي مشت فيه نظيراتها في الدّول الآنفة الذّكر، فاستطاعت انتزاع الحق في تأسيس النقابات بعد مجموعة من الإضرابات والمعارك النضالية كإضراب ‹‹الأربعين ألف عامل›› عام 1855م بإسبانيا. ولم تتأسس النقابات في روسيا إلا بعد بداية القرن العشرين. كما امتدّت عدوى النقابات إلى المستعمرات كأستراليا و كندا لتتأسس أول نقابة بكندا سنة 1927م. وقد تطور التنظيم النقابي العمالي ليتخطى حدود الدولة الواحدة ويأخذ طابعا دوليا، حيث تم تأسيس ‹‹اتحاد النقابات العالمي›› في باريس سنة 1945م بدعم من الكتلة الشيوعية، لترد عليها الكتلة الرأسمالية بتأسيس ‹‹الاتّحاد الدّولي للنّقابات الحرّة››.

وقد انتقلت عدوى النقابات إلى المستعمرات الأروبية كالمغرب، حيث تأسّست أول نقابة به سنة 1930م تحت اسم ‹‹الكونفدرالية العامة للشغل(ك.ع.ش CGT›› وكان حق الانتماء النقابي آنذاك حكرا على الأجانب، لكن تأثير أزمة 1929م والتي نال منها العمال المغاربة حظهم الأكبر، جعلت قسما مهما من هؤلاء يلتحقون بهذه النقابة بعد سلسلة من النضالات التي انطلقت شرارتها من معمل ‹‹كوسيمار للسكر، لتنتقل إلى قطاع المناجم بخريبكة وجرادة؛ لتصبح بذلك ‹‹ك.ع.ش›› منظمة ذات نفوذ واسع في أواسط الشغيلة المغربية سنة 1936م بعد أن كانت حكرا على العمال الأجانب، بالرغم من إصدار ظهير 1936م الذي يمنع العمال المغاربة من الانتماء النقابي، وظهير 1938م الذي يجرم هذا الانتماء.

انعكس النفوذ المتزايد للعمال المغاربة وسط هذه النقابة على قيادتها، حيث احتل النقابيون المغاربة الأغلبية في المكتب الوطني، بشكل واضح، حيث غير اسمها إلى ‹‹الاتحاد العام للنقابات الكونفدرالية بالمغرب›› سنة 1943م، وسيطرح لأول مرة ‹‹مطلب أجر متساو لعمل متساو›› دون تمييز، كما ستتم المطالبة بحق التنظيم النقابي لفائدة العمال المغاربة.

وعقب اغتيال القائد النّقابي التونسي فرحات حشاد، دعا ‹‹الاتحاد العام›› إلى إضراب عام تضامني يوم 8 دجنبر 1952م، تطور إلى انتفاضة شعبية بمدينة البيضاء، بعد أن قررت السلطات الاستعمارية منعه، حيث نظمت حملة قمع شرسة أسفرت عن اعتقالات واسعة في صفوف الزعماء السياسيين والنقابيين المغاربة؛ كما أصدرت السلطات الاستعمارية قرارا حل بموجبه كل من ‹‹الاتحاد العام›› و‹‹حزب الاستقلال›› و‹‹الحزب الشيوعي المغربي››.

وقد سارع نقابيو حزب الاستقلال، بعد الإفراج عنهم، إلى إطلاق نداء للطبقة العاملة المغربية من أجل تأسيس نقابة تدافع عن الحق في الشغل، وأجور لائقة، وتوزيع عادل للثروات واحترام حقوق الإنسان، حيث انعقد المؤتمر التأسيسي بمنزل ‹‹الطيب بن بوعزة›› في 20 مارس 1955م توج بتأسيس أول مركزية نقابية مغربية تحت اسم ‹‹الإتحاد المغربي للشغل›› .

(يتبع...)

بقلم: محمّد مكّاوي

مُلاحَظَات أَوّليّة حَولَ "الرّؤيَة الإِستَرَاتِيجِيّة (2015-2030)"

هذه السّطور هي قراءة أولية في بعض بنود ما يسمى بالرؤية الاستراتيجية و تدابيرها ذات الأولوية؛ وقبل ذلك، نشير إلى أننا سنعود إلى "الميثاق الوطني للتربية والتكوين" للاقتباس منه، ما دامت "الرؤية الاستراتيجية" نفسها تؤكد أن الميثاق "لا يزال يمثل الإطار المرجعي للإصلاح"[1].

يقول بيير بورديو: "إن الفعل البيداغوجي... هو ذاك الفعل الذي، سواء بنمط فرضه أو بتحديد ما يفرضه ومن يُفرض عليهم ما يفرضه، يتناسب أكثر التناسب اكتمالا وإن بطريقة غير مباشرة دوما مع المصالح الموضوعية للزمر، أو الطبقات المهيمنة."[2]

اخترنا الاستشهاد بهذا القول، لنوضّح خطأ الرؤية التي تنظر إلى التعليم بشكل مجرد؛ فهذا الأخير أو "مؤسسة المدرسة"، إن صحَّ القول، تؤدي بشكل موضوعي وظيفة جهاز يُصرف من خلاله خطاب إيديولوجي ترتكز عليه السلطة السياسية لتأبيد سيطرتها... إذا اعتمدنا هذه الفكرة من الناحية المنهجية، فسيَسهل علينا قراءة الإصلاح موضوع النقد، دون أن ننخدع بالمفاهيم البرَّاقة التي يتضمنها.

خمس عشرة سنة مرت على الشروع في تنزيل بنود "الميثاق الوطني للتربية والتكوين"، تلاه فيما بعد ما سُمِّي بـ"المخطط الاستعجالي"، ثم "الرؤية الاستراتيجية"، ليصبح بذلك قطاع التعليم – وخاصة الأساتذة وتلامذتهم – فئران تجارب تُختبر فيها وصفات البنك الدولي!

أول ما نلاحظه هو الموضة الجديدة التي أصبح جميع المسؤولين يلجؤون إليها... ونقصد بها خطاب النقد وتَقمُّص دور المعارضة وانتقاد الخطط من طرف نفس الأشخاص الذين سهروا على تطبيقها، ثم التبرؤ مما وصل إليه نظامنا التعليمي اليوم؛ وفي المقابل، استعمال الأستاذ كمشجب لتبرير الإخفاقات المتتالية، وذلك باختزال أزمة التعليم أساسا فيما هو بيداغوجي محض!! فقد جاء في حافظة التدابير ذات الأولوية: "بناء على نتائج مختلف التقويمات المنجزة وطنيا ودُوَلياً، والتي تكشف عن تدنٍّ ملحوظ للمكتسبات الدراسية للتلميذات والتلاميذ، والذي يعزى، من بين مسبباته الأساسية، إلى عوامل بيداغوجية"[3]!! لكن عبثا يحاولون حجب الشمس بالغربال، فأزمة التعليم أعقد من أن تُحَلَّ بإجراء ات بيداغوجية... إنها أزمة بِنْيَوِيَّة، أي أنها مرتبطة بالأزمة العامة للدولة، والتي تنعكس في مجالات أخرى كالصحة والتشغيل والخدمات وغيرها.

إن القارىء المنتبه لبعض صفحات "الإصلاح" لا بد أن يلاحظ أن هاجس ربط التعليم بسوق الشغل وتشييع روح المقاولة حاضر بقوة، إذ يطالبنا أصحاب "الإصلاح" بتحسيس التلاميذ منذ التعليم الابتدائي بالأنشطة المِهنية، من خلال اكتشاف المِهن واستقبال مهنيّي مختلف القطاعات (انظر التدبير رقم 5 المحور 3، من التدابير ذات الأولوية)، كل ذلك مع الأخذ بعين الاعتبار خصوصيات المنطقة، والتركيز على الحرف اليدوية[4]، أي أن نجّارا قد يأتينا غدا أو بعد غد ليُعَلِّم تلامذتنا كيفية دق المسامير في الخشب، أو ربما تعاونية تزورنا لتكوّنهم في طرق عصر زيت أركان! إنه العبث بعينه يا سادة...!! أبهذه الطريقة سنصلح نظامنا التعليمي؟! إدماج مسارات مِهنية في الثانوي الإعدادي ومنح الراغبين في مغادرة المدرسة لولوج سوق الشغل مستوى أوّلي من التأهيل المِهني (انظر المحور 3 التدبير 6)...! هنا تتضح حقيقة مزاعم الجهات المسؤولة حول "إصلاح" التعليم، فهاجسهم الوحيد هو تلبية حاجات السوق وتزويد الـ"باترونا" بـ"الرأسمال البشري" الذي تحتاجه والذي لا يتجاوز عُمْره خمس عشرة سنة، ما دام قد غادر مقاعد الدراسة بالإعدادي لتَوِّه!! لا تستغربوا، ففي مدونة الشغل نفسها نقرأ: "لا يمكن تشغيل الأحداث، ولا قبولهم في المقاولات، أو لدى المشغِّلين قبل بلوغهم 15 سنة كاملة"[5].

وباختصار، عوض أن يصبح هدف التعليم معرفيا بالأساس، يُزَوِّد التلاميذ بآليات التحليل و النقد، يَغدو مع "الإصلاح الجديد" تعليما سِلعيا، يُنتِج آلات بشريةً مؤهَّلةً للاستغلال المِهني (الكل يدرك ظروف التشغيل ببلادنا)؛ وبدل تكوين إنسان ذي معارف أدبية وعلمية

وفلسفية، سيتم الاقتصار على تخريج مجرد أشخاص بـ"كفايات مهنية"...!! ليس هذا فقط، بل إن الحق في التعليم أصبح هو نفسه مهددا؛ فهذا ما نقرؤه في المادة 24 من الميثاق الوطني للتربية والتكوين، و في المادة 173 من نفس الميثاق التي تتحدث عن إقرار رسوم للتسجيل في التعليم العالي ستمتدُّ لاحقا إلى التعليم الثانوي، علاوة على مختلف "الهدايا" التي ستُقدَّم للتعليم الخاص بدءا بـ"وضع نظام جبائي مشجِّع للمؤسسات الخاصة"[6]، ووصولا إلى "الإعفاء الكُلّي لبعض المؤسّسات من الضّرائب"[7].

إنه تطبيق لإملاءات كبرى المُؤسّسات المالية العالمية، والتي تَحُثُّ الدّول الرَّازِحَةَ تحت ثقل المديونية على رفع يدها عن القطاعات العامة، وبيعها بالتقسيط للقطاع الخاصّ! ولاداعي للاستغراب، عزيزي القارىء، فلقد تم بيع شركات عمومية من قبل، وتم تفويت قطاعات كالنقل والماء والكهرباء لشركات إسبانية وفرنسية خاصة؛ أما داخل التعليم، فخدمات الحراسة والتنظيف قد تم تفويتها بشكل نهائي لـ"المقاولات العاملة من باطن"، والتي تستغل عُمَّالها أبشع استغلال...!

قد لا يكون كل ما ذكرناه كافيا للبعض، لكن ليَتَرَيَّثْ هؤلاء قليلا، ففي جعبتنا المزيد...!

فالوظيفة العمومية في قطاع التعليم لم تسلم من هجوم حكومة الواجهة عبر تطبيقها للمرسومَيْن الجائرين (المرسوم 2-15-588 والمرسوم 2-15-589) على الفوج الحالي للأساتذة المتدربين. وفي هذا الإطار، يجدر بنا أن نشير إلى أن هذين المرسومين ليسا من بنات أفكار "الحُكُومَة/المَحْكُومَة"، بل هو تطبيق حَرْفِيّ لما ورد في الميثاق الوطني للتربية والتكوين:

- "تنويع أوضاع المُدَرِّسين الجدد، بما في ذلك اللّجوء إلى التعاقد على مدد زمنية تدريجية قابلة للتجديد"[8] (!)؛ وهذه المادة سيتم تكرارها حرفيا في الرؤية الاستراتيجية في المادة 59.
- "تكوين أطر التربية والتكوين والتسيير وجعلها رَهْنَ إشارة المؤسّسات الخاصة"[9] (!).

إنها "هدية" أخرى إلى القطاع الخاص... إنه "الإصلاح" كما تتصوره "المحكومة": إغناء الغَنّي، وتفقير الفقير!!

ويوحي المحور الثّاني محور التّمكن من اللّغات الأجنبيّة للقارىء أنّ التلميذ لن يكون بمقدوره إيجاد عمل في سوق الشغل -وكأن سوق الشغل بالمغرب يَعُجُّ بالوظائف، ولا تنقصه إلا اليد العاملة المؤهلة فقط!!!-، ولن يكون باستطاعته ولوج مجتمع المعرفة الحديثة والتكنولوجيا ما لم يتمكن من اللغات الأجنبية... بل إن "الإصلاح" يستهدف الانتقال من طور تعلُّم اللغات الأجنبية إلى التّعليم بواسطتها! الأمر إذاً مُبَيَّتٌ بلَيْلٍ، فعوض استحداث مؤسّسات لتطوير لغاتنا الوطنية وجعلها مواكبة لما حقَّقته البشرية من تقدُّم، كما هو الحال بالنسبة للبلدان المتقدِّمة (اليابان نموذجا)، يتم تعميق تبعيتنا للدّول الرأسمالية الكبرى...! وهنا، لنا أن نسجل هذه المفارقة: ففي الوقت الذي أشاد فيه أصحاب "الإصلاح" بتطبيق اللغة الأمازيغية في الرؤية الاستراتيجية، غيَّبوها تماماً في التّدابير ذات الأولوية!! وهو تناقض قد يبدو غريبا لأول وهلة، لكن ليس هناك من غرابة، فالأمازيغية مجرد اسم يتم وضعه في جداول الحصص دون أي حضور فِعليّ في المؤسسات نظرا لعدم توفُّر الكرّاسات الخاصة بالأمازيغية، من جهة، ومن جهة أخرى، افتقار الأساتذة الممارسين لتكوين كافٍ يُمَكِّنهم من تدريس هذه اللغة بالجودة المطلوبة. ولا يتوقف الأمر عند هذا الحد، بل إن بعض النيابات والأكاديميات، تحت طائلة تدبير الفائض، قد أَلْغَتْ تكليفات مجموعة من الأساتذة الذين كانوا يُدَرِّسون الأمازيغية!

وكخلاصة لما ذكرناه، فإن "الإصلاح" الحالي يندرج ضمن سياسة التقويم الهيكلي التي ما زال الشعب المغربي يؤدي فاتورتها إلى يومنا هذا؛ وهو إجراء لا يشكِّل، إلى جانب "الإصلاحات" الأخرى، سوى وجوه عديدة لنفس العُمْلَة، أو لنَقُلْ لنفس العَمَلِيَّة: عملية تصفية مكتسبات الشعب المغربي وتصريف الأزمة على كاهل الفقراء! فإذا كانت الدولة – من جهتها – قد جنَّدت كل الوسائل من إعلام وأحزاب موالية وقيادات بيروقراطية فاسدة... لضمان تمرير هذه "الإصلاحات"، ففي المقابل، ينبغي علينا – من جهتنا – أن نُوَحِّدَ صفوفنا لأجل الدفاع عن حقوقنا...

هي ليست معركة فئة أو قطاع بعينه، بقدر ما هي قضية شعب وقضية أجيال قادمة، سيكون صمتنا اليوم حبل المشنقة الذي سيُلَفُّ حول أعناقِها غدا.

بقلم خالد بوزرع

هوامش:

1- **"الرؤية الاستراتيجية" تصدير، ص 7.**
2- **بيير بورديو، جان كلود باسرون، "إعادة الإنتاج في سبيل نظرية عامة لنسق التعليم"، ترجمة د. ماهر تريمش، ص 108.**
3- **حافظة التدابير ذات الأولوية: ملخص لمضامين المحاور والتدابير ذات الأولوية، المحور 1.**
4- **الرؤية الاستراتيجية، المادة 15.**
5- **مدونة الشغل، القسم الثاني، الباب الأول: المادة143 (هذه المادة تحدد السن القانونية للشغل في 15 سنة).**
6- **الميثاق الوطني للتربية و التكوين، المادة 165، الإجراء أ.**
7- **نفس المرجع، المادة 165، الإجراء ب.**
8- **نفس المرجع، المادة 173، المبدأ 3.**
9- **نفس المرجع، المادة 165، الإجراء د.**

فِي سِيَاقِ الإصْلاَحَاتِ الجَدِيدَةِ لِصَنَادِيقِ التَّقَاعُدِ

منذ تنصيبها، والحكومة الحاليّة تشنّ غاراتها المتتاليّة على مكاسب تاريخية للموظفين والعُمّال المغاربة، تمّ انتزاعها بعد نضال طويل، كتلك المتعلّقة بصندوق المَقَاصَّةِ، والوظيفة العمومية، والحرية النقابية، والإضراب، والتغطية الصحية، ومجّانية التعليم، والحق في التقاعد... هذا الأخير الذي أصبح مستهدفا "بإصلاحات" خطيرة تستهدف الإجهاز عليه نهائيا! فما مضمون هذا"الإصلاح" الذي تعتزم الحكومة تطبيقه؟

بدأ الحديث عن الأزمة مباشرة بعد صدور تقرير اللّجنة التقنية المكلّفة بدراسة صناديق التقاعد . هذا التقرير الذي يُنذر بخطر يهدد معاشات المتقاعدين، نتيجة الاختلالات المالية التي تعيشها، واختلالات أخرى مرتبطة بسوء تدبير صناديق التقاعد من طرف الأجهزة المختصة (فترة ما بعد الاستقلال)، والمتمثلة في غياب الحكامة الجيدة، والشفافية في تدبير أموال المتقاعدين، لم يحصد معه المستثمرون إلا الخسائر فقط،، فضلا عن ضعف المردودية المالية التي يجنيها الصندوق المغربي للتقاعد من المدخرات والاحتياطات المالية لدى صندوق الإيداع و التّدبير، واستغلال معاشات المتقاعدين في المضاربات العقارية، وهذا ما تمّ تأكيده في العديد من التقارير الوطنية. كما تفاقمت الأزمة كذلك لعدم وفاء الحكومات المتعاقبة على تسيير المغرب بالتزاماتها تُجاه هذا الصندوق، حيث بلغتْ المبالغ المُتَخَلَّدَةُ بذمتها لفائدة الصندوق حوالي 11 مليار درهم!! وارتباطا بمسؤولية الدولة في إطار تقييم السّياسات العمومية، فقد كان للسّياسة العشوائية والارتجالية دور خطير في تأزّم وضعية الصندوق، خصوصا بعدما نفّذت الحكومة تعليمات البنك الدولي، إذ تمت المصادقة على عملية المغادرة الطوعية دون القيام بدراسات حول خطورة هذا الإجراء الذي حرم الصندوق المغربي للتقاعد من مجموع المساهمات التي كان سيؤديها المشتركون لو استمروا في عملهم إلى غاية بلوغهم السن القانوني للتقاعد وبالتالي تحمّل الصندوق أقساط المعاشات للمغادرين بشكل مبكر.

إنّ استهداف صندوق التقاعد ليس تَوَجُّهاً مقتصرا على بلادنا فقط، بل سياسة عامة تفرضها المؤسسات المالية الكبرى على الدّول المَدِينَةِ لها؛ ونأخذ، على سبيل المثال لا الحصر، نماذج البرتغال وفرنسا وإيطاليا ... التي سارعت حكوماتها إلى الرفع من سن التقاعد. وفي ظل تبعية المغرب وارتباط اقتصاده بنيويا بمصالح المؤسسات المالية الكبرى، فإن مشروع إصلاح أنظمة التّقاعد التي تَتَبنّى الحكومة خطوطه العريضة اليوم، ليس سوى دراسة أنجزها مكتب الدّراسات "أَكْتُورَايَا" الفرنسي، ناهيك عن المطالبة المتكررة للبنك الدّولي الحُكومةَ بالرّفع من سنّ التقاعد. ولشرعنة الهجوم على أنظمة التقاعد، يستند برنامج "الإصلاحات" المقترحة على منطق التهويل من العجز المالي المرتقب على المدى القريب والمتوسط لصناديق التقاعد، وهذا حسب الرواية "الأكتوارية"، وادعاءات المندوبية السامية للتخطيط، راجع إلى: "سخاء أنظمة التقاعد"، و"تدهور النسبة الديموغرافية لأنظمة التقاعد"، وأخيرا "ضعف نسبة مساهمة الموظفين في الصناديق".

أمّا فيما يتعلّق بسخاء أنظمة التقاعد، فيَعْتَبِرُ مُسْتَهْدِفُو مكسب التّقاعد أن احتساب المعاش على حساب آخر أجرة هو أحد الأسباب التي أدت إلى تدهور الوضعية المالية للصّندوق، والحقيقة التي يحاول هؤلاء إخفاءها هو أن هذا الإجراء لم يتم تطبيقه إلا ابتداء من سنة 1997، أما طيلة السّنوات الأربعين الّتي تلت الإستقلال، فالمعاش كان يُحتسب بناء على نصف مبلغ الأجر، ولنا الحق أن نتساءل عن التزام الصمت بصدد معاشات البرلمانيين والوزراء ومدراء المؤسسات العمومية، بما فيهم الأطر العاملة لصندوق التّقاعد (الراتب الخيالي لمدير الصندوق، والتعويضات الخرافية التي يتلقاها!!!)... في الحقيقة هذه هي المعاشات السخية.

وأمّا تدهور النّسبة الديموغرافية لأنظمة التقاعد، فالمقصود منها، هو التطوّر اللاّمتوازي بين دافعي الاشتراكات والمستفيدين من التّقاعد، حيث ينمو عدد المتقاعدين بوتيرة أسرع من تطوّر عدد الناشطين؛ ولكن، أليس لنا الحق أن نتساءل: من يتحمّل هذه المسؤولية؟ أليستِ الدّولة؟ فلماذا تتعمّد إذن توظيف عدد أقل من الموظّفين كل سنة؟

هذه باختصار مجمل المبرّرات التي تقدمها الحكومة من أجل الإجهاز على المكسب التاريخي للشغيلة (التقاعد)!! بقي الآن أن نشير إلى المقترحات التي تعتزم الحكومة تطبيقها، والتي يمكن إجمالها في ثلاث نقاط مشؤومة وخطيرة :

- أولها، الرفع من سِنّ التقاعد إلى 63 سنة في حدود 2019
- ثانيها، الرفع من نسبة الاقتطاعات لتصل إلى 14% بشكل تدريجيّ بإضافة 2% سنويا
- وثالثها، خفض معاشات المتقاعدين لتتراوح ما بين 60% إلى 70%.

من هذا كلّه نستنتج أن الشّغيلة هي الضّحية الأولى لهذا "الإصلاح". فبُشرى لجميع المُوظّفين والعُمّال... هكذا تخاطبكم الحكومة: "اعملوا أكثر، اِدفعوا أكثر... لكي تتقاضوا أَقَلّ"!!!

أمام هذا الوضع ينبغي علينا، كفئة واعية، أن نتّحِدَ كُتلةً واحدةً، وأن نتخلّى عَن لامبالاتنا، إنْ لم يكن من أجلنا، فمن أجل أبناءنا... فالتماسُ الحوار من حكومةٍ لا تفهم سوى لغة التنكيل والقمع، لن يؤتي نتيجة إيجابية، لأن من يستغلنا ويقمعنا ويحرمنا، مُتمسّك بمصلحته الطبقية المناقضة لمصالح طبقتنا الكادحة، ولن يتنازل إلا بضغط نضالاتنا وكفاحاتنا .

بقلم حسن أعفّان

العَرْبِيّ وَالكَلْب حَشْحُوشْ (قصّة قصيرة)

كان صباحا باردا، ظل المُنَبّه يَرِنُّ لدقيقة كاملة قبل أن يتمكّن العَرْبِيّ من الاستيقاظ؛ كان لتلك الأغطية ولفراش العَرْبِيّ المتواضع حرارة تغري بمتابعة النوم، لكن العمل بانتظاره.. أراد أن يُعدّ الشّاي، إلا أن الإبريق اللّعين كان به ثُقب صغير، فرك عينيه برقة و نظر حوله فرأى قطعة علكة ملتصقة بالحائط، انتزعها ووَضَعَها على الثّقب؛ ووَضَع الإبريق على النّار! أخذ مِقلاة ليسخّن قطعة خبز متيبّسة من مُخلّفات اللّيلة الماضية، كانت قطعة الخبز صلبة لدرجة أنّ بإمكان المرء أن يَذُقّ بها مسمارا في جدار إسمنتي. أكل ما يكفي.. لا لِيحيا، بل لكي لا تتوقف الحياة فحسب.

تناول سيجارته ودخّنها على مهل..! العَرْبِيّ تنتظره رحلة على الأقدام تستمّر نصف ساعة تفصل بين مقرّ سُكناه وقسمه، فدرّاجته النّارية التي يرجع تاريخ صنعها إلى الثمانينيّات من نوع "صُونْطرْوَا" تشكُو من عطب ما!! سَيلبَس حذاءه الرّياضيّ وسيعتبر المسألة مجرد تمرين رياضيّ.. بالرّغُم من أن جَسده الهزيل خالٍ من الدّهون!! بحث عن الحذاء في كلّ مكان، فلم يجد إلا فَرْدَةً واحدةً فقط! الفردة الأخرى لم يعثر لها على أثر! "تُرَى أين اختفت؟؟!!"..

في هذه اللّحظة تذكّر العَرْبِيّ كلبه حَشْحُوشْ! كان هذا الكلب فريدا من نوعه حقاً، فهو أولاً على عكس كلاب العالم، كلب عاشب، يتناولُ مخلّفات العربي من خبز وقشور الخُضروات.. وعندما يكون العربي في عُطلة يأكل حشحوش غائط الكلاب الأخرى! لمْ يصدق العربي عينيه عندما رآه ذات مرّة يتناول قطعة بُراز ضخمة، لكنه تقبّل الأمر في النهاية، فحالُ البشر لا يختلف كثيرا عن حال هذا الكلب!! ثانيا، هذا الكلب مُولَعٌ بسرقة الأحذية، اكتشف العَرْبِيّ الأمر إثْرَ زيارة أحد الأصدقاء الّذي ترك حذاءَه خارجاً، أخذ حشحوش الحذاء و ذهب بعيداً، الضيف غضب كثيرا واعتقد أن الأمر لا يعدو أن يكون رسالة مُشفّرة من العَرْبِيّ.. فلم يزره بعد ذلك مطلقا، هكذا فقد العربي صديقه الوحيد، بسبب نزوات حشحوش الغَبيّة!!

"لقد فعلها ابن الكلب من جديد!"، رآه العَرْبِيّ فأحسّ برغبةٍ مجنونة في الانتقام، ناداه: "حَشْحُوشْ.. حَشْحُوشْ، تعال هنا يا ابن <الفاجرة> !"؛ أراد العَرِبِيّ استدراجه بقطعة خبز، لَكنّ حَشْحُوشْ كان، لسبب ما، يعرف ما ينتظره، فحافظ على مسافة آمنة بينه وبين العَرْبِيّ!! جمع العَرْبِيّ بضعة أحجار في يديه، ثم انطلق في أَثَرِ الكلب حَشْحُوشْ.. طارده وهو يسبُّ ويشتُم ويرمي بالحجارة في كلّ الاتجاهات... لو رآه أحد سكّان الدّوار لاعتقد أنّه مجنون: "الأستاذ العَرْبِيّ يطارد الكلب بالحجارة، يسبُّ ويشتُم في السّابعة صباحا، كان كالمجذوب حَافِيَ القدمين.. تخيّلوا من يُدرّس أولادنا؟!" حين جالت هذه الخاطرة في بال العَرْبِيّ، توقّف!

أقسم العَرْبِيّ على الانتقام من الكلب اللّعين، سيقتلع جلده وهو حيّ، وسيصنع منه حذاءًا جديدا، سيجعل منه عبرةً للكلاب الأخرى.. لَبِسَ العَرْبِيّ حذاءًا صَيفيًّا، وانطلق في طريقه؛ كان يشكو ويشتُم، يسبّ الكلب، يشكو من الأشواك التي تخترق حِذاءه الصّيفيَّ، ومن الأحجار التي يتعثّر بها.. اشتكى من كلّ شَيء تقريبا!! "لما أشتكي دائما؟"، تساءل العَرْبِيّ؛ نعم، كان العَرْبِيّ وأمثاله يشْتكون باستمرار.. من قسوة ظروف العمل، من هَزالة الأجور، من استهتار الوزارة بهم، ومن تآمر "بارونات النّقابَات" على مَصَالحهِم!! كانوا أشبه بمَاكيناتِ شكوى وشَتم.. يشتكون من كلّ شيء ولا يفعلون شيئا... لكن عندما يتعلق الأمر بتلميذ أو بزميل مهنة أو بحَشْحُوشْ، في هذه الحالة، فإن العَرْبِيّ وأمثاله لا يتردّدون في معاقبة الجاني! بإمكاننا أن نُشبّه غضبهم بشبكة العنكبوت: الصّغير يعلق بها وينال عقابه، أمّا الكبار فيُمزّقونها دون رحمة!! تذكّر العَرْبِيّ الكلب المِسْكين، ونَدِمَ على رغبته في الانتقام من كلب لا حول له ولا قُوّة!! حَشْحُوشْ سَرقَ فَرْدَةَ حذاء فقط.. ماذا عن الكلاب الأخرى؟ ألم تسرق حياته؟ ألم تسرق إنسانيّته.. كرامته كإنسان؟! ماذا عن هذه الكلاب التي تضع كلّ من سوّلت له نفسه مجرّد التّفكير في رميها بالحجارة، في سجون ذات أسوار عالية.. ألا يمكن أن يأتي يوم يُقرّر فيه العَرْبِيّ وأمثاله أنْ يُطاردوا هذه الكلاب بالحجارة والشّتائم؟؟

ربما قد يأتي ذلك اليوم... بالتّأكيد سيأتي!

بقلم خالد بوزرع

قصّة خديجة ومُراد في يوم "**الڤلنتين**" (قصّة قصيرة)

تسلّق عمود الإنارة الباسق في الميدان كزهرة الحُبّ التي أينعت بتلاتها في "كَارْيَانْ" قلبه.. رغم تأخر خديجة في الاستجابة لصلوات استسقائه.. أراد أن يُشهد المدينة على هُيام طفح من روحه كما يفيض الماء من المِغْلاة، فيُؤجِّج جذوة الحياة، وقد يجرفها مع تيّاره إن لم يُهدِّئ مُحْسِنٌ فورة غَلَيَانه، فالحُبّ لخديجة من قبلُ ومن بعدُ، ولو أن هذا الحُبّ ليس على مقاسه، ودور البطولة في هذه القصة لم يُخلق لأمثاله! واليومُ عيدٌ، الحُبُّ فيه رخيص يُباع ويُشترى، يُلاك مع الشُّكولاتة واللّبان، وتنتهي صلاحيته قبل أن تَبْهت حمرة دَبَاديبِ الغرام، ويَتقرّبُ فيه المُحبّون بِجيوبهم، لا بِقلوبهم، عَكسَهُ هو.. منْ هُوَ؟!

إنه دُونْ كِيشُوطٌ بدون سيف، عَنْتَر من دون حصان .. وعدوّهُ ليسَ إلا من هو مُتيّم بحُبّها، فهي تأبى الوِصَال، لأنّها خبرت الحياة حتى تنكّرت بثوب الرجّال.. ليس له حاسوبٌ ليتمَلّى بصورتها، ويُعلّقَ على كلماتها، ويَرُدَّ على سُخفها بسخف يَنْضَحُ وَلَهًا مُتخَفّياً.. وليس لَهَا جدار أزرق يتعلّق على أعتابه لِيَلْكِزَهَا لَكْزة افتراضية لطيفة على كتفها (Poke)..

فَصَعِدَ إلى الأعالي لَعلّ صَوتَهُ يشقّ كلّ الحواجز، ليستعيض عن الألياف البصريّةِ الغَربيّة بـ"الهاتف العربي اللاسِلكِيّ".. لم يجد من سلاح سوى التّهديد، ومن ثمن أكبر من حياته .. فأعلن ألاّ حُضن من غير حضنها سيحضنه، سوى إسفلت الطريق وظلمة القبر.. أقبل الناس من كل حدب وصوب، فالحدث جلل، والفُرجة مجّانيّة، وبذور نوّار الشّمس تكفي الجميع.. وهبّ "السّيمِي" والإسعاف والشرطة والمخابرات لمواجهة موجات المَدّ الغَرامِيّ وهزّاته الارتداديّة، لكي يكتمل المشهدُ الهُولِيُودِيُّ..!! فليغرق من يشاء وهو يعُبُّ ماء البحر في طريق هجرته نحو الشّمال، ولكن لابأس أن نُمثّل لوهلة أنّنا في شوارع بُوسْطُنْ، بالرغم من أنّنا في جِليزْمُراكش..

حضرت الحبيبة أخيرا تتهادى كسيّارة إسعاف بعدما تسلّل البَرْدُ إلى أطراف الزّعْطُوطِ الوَلْهَانِ، واليَأسُ إلى قلبِ مِعْزةِ الأطلسِ، والملَلُ إلى نفوسِ المتسكعينَ الذين كانوا يأملون في قرارة أنفسهم نهاية تعيسة، يوثّقونها على "الفَايْسْبُوكْ" و"الأنْسْتِغْرَامْ ".. كانت واهنةً ومنكسرةً كالوطن، ومُتنكّرةً كسياسيّي الوطن ومُلتفّةً كخريطة على نفسها.. تَلتَفِتُ بتراخٍ كسلحفاةٍ تَغضّنَتْ رُوحُها مكانَ الجِلد.. فَبُهِتَ القومُ! "أَوَتَكُونُ خديجةُ كالغلام؟! أوَ يُحِبّ الشّمْكَارُ شَمْكَارَة؟! ويلاه! هل عَمِيَ الشّقِيُّ بعدما لعب بعقله <السّيليسْيُون>؟!.. لِمَ تَبْدُو السّنْدْرِيلاّ كـ<المُشَرْمَلِين>؟!"..

فانقلبت المَنَاحَة إلى كوميديا إيطالية.. لأن الحبَّ مُضحكٌ على أعتاب "القَوَادِسْ"، ومُضحك أكثرعندما لا تُلائم فيه المَعشوقةُ أذواق النّاس، بعدما تعاون هؤلاء مع الزّمن على تجريدها من أنوثتها، كما يَجُزُّ الكَسّاب صوف الشّاة، ويتركها عُرضة للسعات البرد ثم يهزأ من عُريها.. لقد خُرقت الهُدنة، واختلّت الموازين، وأزهرت بالقُرب من المجاري قلوبٌ تَنبضُ.. كيف يُعقل ذلك؟! ألا يَجدُر بـ"الجرذان الأدميّة" أن تتكاثر في صمت لكيلا يتأذّى من سكتوا عن حقّها في التّعليم والحياة، بل وانشغلوا عن حقوقهم هم أنفسهم بـ "كريم ومنار" وبـ"حنان وإيهاب"؟ نعم.. فالحُبّ ليس جميلا إلا عندما تُغنّي عنه "هَيْفَاءَ " و"جي لُوُ " و" شَاكِيرَا " فوق منصّات موازين وهُنّ يتمايلن بشكل <مُقنّع> !!!

بقلم حفصة المرابط